ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 11 / العدد: 04 / السنة: 2022 / ص ص: 211 - 230

السياسة الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية-من خلال مبادرتي تقرير المصير والجزائر جزائرية

Gaullist policy to eliminate the liberation revolution - through my self-determination initiatives and Algeria is Algerian

تاريخ الإرسال: 31/ 03 /2022 تاريخ القبول: 30 / 12/ 2022 تاريخ النشر: 31/ 12 / 2022

سامية بن فاطمة

جامعة جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ***Email :*** *s.benfatma@univ-djelfa.dz*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على مبادرتين سياسيتين خطيرتين طرحهما الجنرال ديغول، حيث إضطره ضغط الثورة لإيجاد مخرج امن لبلاده، يتعلق الأمر بمبادرة "تقرير المصير"، الذي عزم من خلالها الحفاظ على هيبة فرنسا، والعمل ضمنيا على تجسيد مشروع "الجزائر جزائرية"، لنصل في الأخير إلى القول: -أن المبادرات التي طرحها الجنرال ديغول لم تصل إلى أهدافها الحقيقية، حيث تطورت الأحداث لصالح الجبهة خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

إن سبب الفشل الذي لحق بالجنرال ديغول وكل محاولاته، هو أن الشعب الجزائري قد إلتف بقوة حول جبهة التحرير الوطني وإعتبرها الممثل الشرعي والوحيد له، والمؤهلة للتفاوض باسمه، وعلى هذا الأساس دعمها بكل طاقته.

الكلمات المفتاحية: السياسة؛ الديغولية؛ الثورة التحريرية؛ تقرير المصير؛ الجزائر جزائرية.

المؤلف المرسل: سامية بن فاطمة، ***Email :*** *s.benfatma@univ-djelfa.dz*

Abstract:

This study aims to focus on two dangerous political initiatives put forward by General de Gaulle, where the pressure of the revolution forced him to find a safe way out for his country. In the end to say:Those initiatives put forward by General de Gaulle did not reach their real goals, as events developed in favor of the front, especially after the December 11, 1960 demonstrations.

The reason for the failure of General de Gaulle and all his attempts is that the Algerian people have come together strongly around the FLN and considered it their sole legitimate representative, qualified to negotiate on his behalf, and on this basis supported it with all their energy

Keywords: Politics; Gaullist; The editorial revolution; Self-determination; Algeria is Algerian.

مقدمة:

عملت الثورة التحريرية الجزائرية منذ إنطلاقتها في الفاتح من نوفمبر 1954م على بذل كل طاقتها للوصول إلى تحقيق هدفها، ما جعل سلطة الإحتلال الفرنسي تدرك أن الإعتماد على الحل العسكري كخيار وحيد للقضاء عليها يعتبر أمرا غير كاف لتحقيق المشروع الفرنسي الرامي إلى الإحتفاظ بالجزائر، في ظل إلتفاف الشعب الجزائري حول ثورته وإصراره على إنجاحها، فكان على الحكومة الفرنسية أن تجد مخرجا في أسرع وقت لإجهاض الثورة، فسارعت إلى اتخاذ التدابير القمعية والإغرائية لتهدئة الأوضاع، فكانت الثورة التحريرية بذلك عاملا مباشرا لسقوط الحكومات الفرنسية المتتالية أمام عجزها في القضاء عليها، ليستنجد الفرنسيون بالجنرال ديغول لإنقاذ الوضع السياسي المتردي داخل فرنسا، حيث وصل إلى الحكم بعد إنقلاب 13 ماي 1958م وسعى إلى

تكريس سياسة إستعمارية جديدة، يظهر ذلك من خلال مناوراته السياسية الخطيرة المتمثلة في "تقرير المصير" ومشروع "الجزائر جزائرية"، الرامية إلى إستمالة الشعب الجزائري، من هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مصير المشاريع السياسية الديغولية والمساعي الرامية إلى الاحتفاظ بالجزائر من خلال مناورتي تقرير المصير والجزائر جزائرية؟ وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-كيف وصل الجنرال ديغول إلى الحكم؟

-ماهي الإستراتيجية الديغولية في القضاء على الثورة؟

-مامدى نجاح الجنرال ديغول في تطبيق مناوراته السياسية المتعلقة ب"تقرير المصير" و"الجزائر جزائرية"؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، إرتأينا طرح مجموعة من المحاور، مثلت في عمومها الهيكل العام للمقال، والمحاور هي:

- وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، 13 ماي 1958م.
- المناورات السياسية للجنرال ديغول "تقرير المصير" و"الجزائر جزائرية"
- مصير المناورات الديغولية الفرنسية

تهدف الدراسة إلى التركيز على مناورتين سياسيتين خطيرتين طرحهما الجنرال ديغول، حيث إضطره ضغط الثورة لإيجاد مخرج امن وسلمي لبلاده، يتعلق الأمر بمناورة "تقرير المصير"، الذي عزم من خلالها الحفاظ على هيبة فرنسا العظمى، والعمل ضمنيا على تجسيد مشروع "الجزائر جزائرية، لنخلص في الختام إلى مصير هاذين المناورتين، معتمدين في ذلك على المنهج التاريخي المناسب لهذا النوع من الدراسات، مع الإستعانة بالمنهج الوصفي، القائم على جمع المادة العلمية ووصف مختلف الأحداث التاريخية، وكذا المنهج التحليلي .

2. وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، 13 ماي 1958م

نظرا للتفوق الكبير للجيش الفرنسي من حيث العدة والعتاد، إعتمدت الثورة في مواجهة فرنسا منذ انطلاقتها وإلى غاية الإستقلال على العمليات الفدائية في المدن والمكامن والإشتباكات في المناطق الجبلية، مما جعل العدو في حالة من اللا إستقرار (عمورة، 2002، الصفحة 194)، لتكون الثورة التحريرية بذلك سببا مباشرا لسقوط الحكومات الفرنسية، أمام عجزها في القضاء عليها، حيث توالى انهيارها بداية من حكومة "منداس فرانس" التي حظيت بثقة البرلمان الفرنسي في 12 نوفمبر 1954م، بغية القضاء على الثورة، إلا أن فشل إجراءاته السياسية والإقتصادية والعسكرية، عرض الحكومة إلى الإنتقاد من طرف غلاة المعمرين، ليأتي الدور على حكومة "ادغارفور" في 11 فيفري 1955م، التي ستلقى ذات المصير، وبعد فوز الجبهة الشعبية في الإنتخابات النيابية تم تشكيل حكومة جديدة في 01 فيفري 1956م، بقيادة "غي مولي" لإنقاذ الجزائر الفرنسية، غير أن بوادر فشل هذه الحكومة سرعان ما تجلت بتراجع "غي مولي" أمام المستوطنين، فغياب مبادرة فرنسية جادة وسريعة لحل القضية الجزائرية جعل مصداقية الحكومة الفرنسية تتراجع بين الدول والشعوب (بوهناف، 2013، الصفحة 146-148).

وبعد سقوط حكومة "غي مولي" في 21 ماي 1957م نتيجة تراجع نواب البرلمان عن تأييد سياسته خاصة اليمينية منها، تمكن "بورجيس مونوري" من تشكيل حكومة جديدة حظيت بثقة البرلمان الفرنسي، وبدورها تبنت مشروع "لاكوست" كأساس لسياستها في الجزائر، وهو ما كان سببا مباشرا لسقوطها في 30 سبتمبر 1957م (حماميد، 2007، الصفحة 145)، الأمر الذي تسبب في أزمة وزارية حادة بقيت على إثرها فرنسا لمدة 35 يوما بدون حكومة، لتتشكل بتاريخ 05 نوفمبر 1957م حكومة "فليكس غايار" التي نالت ثقة البرلمان ومنحت صلاحيات واسعة للقيام بإصلاحات سياسية في ظل تزايد نفوذ الجيش والقادة الأوروبيين في الجزائر وفرنسا (بوحوش، 1997، الصفحة 426-427).

الحقيقة أن هذه الحكومة لم تقدم البديل المنتظر، فكانت بذلك تواجه معارضة المستوطنين وتمرد قادة الجيش في الجزائر الذين أرادوا الإنتصار في الحرب بتوسيعها من خلال إجبار دول المغرب العربي على طرد الثوار الجزائريين من الحدود أو التعرض لهجمات متتالية على أراضيها، الأمر الذي مثل بداية النهاية لسقوط حكومة "غايار" في 15 أفريل 1958م (بوهناف، 2013، الصفحة 151)، دخلت فرنسا في مرحلة شغور حكومي دام 28 يوم إلى غاية 13 ماي 1958م، على وقع أزمة حادة إقتصاديا وسياسيا وعسكريا، فالإقتصاد الفرنسي ظل في تراجع مع إنخفاض نسبة التنمية مقارنة بإقتصاديات بقية دول أوروبا كألمانيا وإيطاليا...بفعل نفقات الحرب (بوهناف، 2013، الصفحة 152)، أما على الصعيد الإجتماعي فان فرنسا دخلت مرحلة جديدة من الأزمات الإجتماعية الناتجة عن إرتفاع الأسعار التي أدت إلى قيام سلسلة من الإضطرابات في فرنسا إحتجاجا على سياسات الحكومات الفرنسية المتتالية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي (شريط، (د-ت)، الصفحة 69).

أما علاقات فرنسا مع حلفائها فأصبحت على المحك بسبب غياب حل سريع للقضية الجزائرية التي إستنزفت كل طاقات فرنسا، وإضطرت إلى تركيز جهودها على الجزائر وقلصت مشاركتها مع حلف الناتو، في ظل هذه الظروف فشل "جورج بيدو" يوم 20 افريل و"بلوفيت" يوم 26 من نفس الشهر في تشكيل حكومة جديدة، وفي الجزائر فإن السلطة أصبحت في أيدي قادة الجيش والمستوطنون المتكتلين في أحزاب وجمعيات تعمل على القيام بمظاهرات كتلك التي أعلنها قدماء المحاربون في 26 أفريل تدعو لتأسيس حكومة إنقاذ وطني والمناداة بعودة الجنرال ديغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية (بوهناف، 2013، الصفحة 152).

في ظل هذه الأوضاع شكل المستوطنون لجان الأمن العمومي وأعلنوا أنهم أصحاب السلطة وطلبوا من الرئيس "روني كوتي" على لسان "جاك ماسو" تشكيل حكومة للأمن العمومي، إلا أن "كوتي" كان يرى أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الجزائرية، فاستدعى اليساري "بيار فليملان"، لتشكيل حكومة جديدة، في الوقت

الذي كان فيه كل من "سوستيل" ورفاقه يمهدون لعودة الجنرال "شارل ديغول" إلى الحكم، حيث كتب "الان دي سيريني" مدير صدى الجزائر يوم 11 ماي 1958م مقالا ناشد فيه الجنرال لقبول رئاسة الحكومة، وهو المقال الذي جند الأوروبيين في العاصمة في مظاهرة صاخبة طالب المستوطنون من خلالها حكومتهم بإبقاء الجزائر فرنسية، ثم قاموا باقتحام قصر الحكومة العامة والسيطرة عليه بأمر من "لاغايارد"-رئيس اتحاد طلبة الجزائر الأوروبيين- داعيا إلى التخلص من النظام الفاسد، لتزداد بعدها حدة المظاهرات، وقد منحت السلطات العسكرية والمدنية في الجزائر للجنرال "سالان" الذي سيمهد مع "سوستيل" لدعوة ديغول لتولي السلطة، فعمل على إقناع "فليملان" رئيس الحكومة الجديدة بدعوة الجنرال ديغول بنفسه، وقد تم إختيار يوم 13 ماي 1958م تزامنا مع موعد التصويت على رئيس الحكومة الجديد في باريس (بوهناف، 2013، الصفحة 153-154).

كانت تهديدات الجيش بالهجوم على باريس قد ظهرت نتيجتها ليلة 26 إلى 27 ماي خلال إجتماع ديغول-فليملان أين وافق هذا الأخير على الإستقالة وتسليم السلطة للجنرال ديغول كرئيس للحكومة وذلك ما زكاه البرلمان وصادق عليه في 01 جوان 1958م بأغلبية 329 صوتا ضد 229 صوت، مع تمتعه بسلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهر دون أن يحاسبه البرلمان (حماميد، 2007، الصفحة 156).

علينا الإدراك أن الإطاحة بالجمهورية الرابعة قد جاء نتيجة لفشل قادة الأحزاب السياسية الفرنسية في إيجاد حل للمشكل الجزائري مع عدم قدرتهم على مواجهة الأوروبيين الرافضين للتفاوض مع جبهة التحرير، والإنهيار الاقتصادي بسبب الحرب في الجزائر، وضغط الرأي العام العالمي على فرنسا، وبدون شك فإن عودة ديغول إلى الحكم في بداية جوان 1958م قد تمت بفضل قادة الجيش الفرنسي والجالية الأوروبية بالجزائر الذين يعتبرون ديغول منقذا وحيدا لفرنسا ومصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية في الجزائر (بوحوش، 1997،الصفحة 516).

بعد إستلام الجنرال ديغول لمقاليد الحكم في فرنسا عمل على تعزيز سلطاته بإعداد دستور يخير المستعمرات الفرنسية-بإستثناء الجزائر- بين البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية حسب قانون خاص أو الإنفصال حيث تم الإستفتاء على هذا الدستور يوم 28 سبتمبر 1958م وعلى أساسه إنتخب الجنرال شارل ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة بتاريخ 12 ديسمبر 1958م (عباس، في كواليس التاريخ دوغول والجزائر-أحداث، قضايا وشهادات-، 2007، الصفحة 222)

3. - المناورات السياسية للجنرال ديغول "تقرير المصير" و"الجزائر جزائرية"

لا يمكن مناقشة تعلق الفرنسيين بالجزائر، إذ يؤكد الجنرال ديغول بأن الجزائر شيء اخر بالنسبة لفرنسا، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الإحتلال الفرنسي، مبينا أنها تكتسي من الأهمية حيث لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها أو تركها تقرر مصيرها، وقد أقر في مذكراته هذه الحقيقة حيث قال: "الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازاة بينها وبين بقية البلدان التابعة لنا". (بديدة، 2015، الصفحة 17)

تمت دعوة الجنرال ديغول إلى الحكم في شهر جوان 1958م بفضل قادة الجيش الفرنسي وقادة الجالية الأوروبية بالجزائر، ما يعني أن أصحاب النفوذ السياسي والعسكري في الجزائر والذين دعموا ديغول وأتو به إلى السلطة كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ومصممون على عدم التنازل على المكتسبات التي حصلوا عليها في العهد الإستعماري، ليجد الجنرال ديغول نفسه في وضع حرج سنة 1958م، حيث أنه لا يمكن أن يحصل على ثقة الجيش والأوروبيين إلا إذا خضع لمطالبهم وعمل من أجل المحافظة على الوجود الفرنسي في الجزائر (فشار، 2001، الصفحة 88)، وعليه فإن ديغول كان مجبرا على مهادنتهم في الجزائر وإعطاء إنطباع لهم بأنه يعمل لخدمة مصالحهم ومصالح فرنسا في الجزائر، لكنه في الواقع لجأ إلى استعمال أسلوب جديد في التعامل مع الأوضاع الجديدة بفرنسا والجزائر، يتمثل في العمل على كسب النفوذ

والتأييد الشعبي لسياسته الجديدة وتقوية مؤسسات الدولة الفرنسية بحيث تصبح حكومة باريس هي المتحكم في مجرى الأمور وقادرة على مواجهة قادة الجيش وزعماء الجالية الأوروبية الذين تعودوا على التمرد على أية حكومة فرنسية والإطاحة بها إن هي رفضت الخضوع لمطالبهم (فشار، 2001، الصفحة 88).

يبدو أن الجنرال ديغول بعد وصوله إلى الحكم كان يمتلك تصورا خاصا لمعالجة القضية الجزائرية من خلال إقتناعه بمجموعة من الحقائق المتعلقة بتطور القضية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي، حيث كان يعترف بحقيقة التأييد والدعم الذي أصبحت تلقاه الثورة الجزائرية في المحافل الدولية منذ مؤتمر باندنغ بأندونيسيا سنة 1955م والمؤتمرات الأفرو أسيوية، وكذا التفاعل الايجابي من قبل الأمم المتحدة التي ناقشت القضية الجزائرية في العديد من جلساتها، وأن الجزائريين قد إلتفوا حول الثورة وقيادتها العسكرية والمدنية، فحاول الجنرال ديغول إيجاد حل ملائم ومريح للقضية الجزائرية (العايب، (د-ت)، (د-ص)) .

رغم أن الجنرال ديغول كان مقتنعا بتصوره الخاص في معالجة القضية الجزائرية، إلا أنه لم يحاول منذ البداية تجسيد هذا التصور في الميدان، بإعتباره كان محاصرا من قبل غلاة المعمرين والعسكريين في آن واحد، فوضع بنفسه خطة للقضاء على الثورة، ترتكز على دعائم أساسية هي: التنمية الإقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني، وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958م، ومحاولة إيهام الرأي العام الفرنسي والعالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الإنتصارات التي حققتها وتحققها جبهة التحرير الوطني في أروقة الأمم المتحدة، ما جعله يعرض مشروع سلم الشجعان بتاريخ 23 أكتوبر 1958م، إضافة إلى إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة، بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية، فكلف الجنرال "شال" بهذه المهمة وعينه قائدا عاما للقوات المسلحة، شرع في تنفيذ مشروعه في فيفري 1959م للقضاء على الثورة، وإذا كان الجنرال ديغول في العلانية يبدي نفس الإهتمام بالدعائم الثلاث المذكورة، فإنه

في الواقع كان يراهن فقط على الدعامة الثالثة معتمدا على الإستراتيجية الجديدة التي باشر بها الجنرال "شال" لإنهاء الثورة في أجل قريب (الزبيري، 1999، الصفحة 129-130).

فشلت السياسة الفرنسية في تحويل الشعب الجزائري عن تأييده لجبهة التحرير الوطني التي أصبح نفوذها يتسع وسمعتها وصيتها يكبر وينمو باستمرار، بينما بلغت إنتصارات جيش التحرير الوطني ذروتها، وهو ما ينفي كل ما كان يردده الجنرال شال موريس عن قرب القضاء على الثورة عسكريا بفضل تطبيق برنامجه الضخم، وقد تأكد ديغول بنفسه فشل هذا المشروع عندما زار الجزائر في شهر أوت 1959م. (حيفر و غيلاني، 2019، الصفحة 650)

تؤكد المصادر أن العمليات العسكرية التي انطلقت كانت قد شكلت خطرا كبيرا على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة، وقد تواصلت إلى غاية عام 1960م ملحقة أضرارا بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني، رغم كل هذه الجهود إلا أن الجنرال شال لم يحقق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منه الرئيس الفرنسي، الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16 ماي 1959م، عندما صرح باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره (الزبيري، 1999، الصفحة 131).

إن تسارع الأحداث وبروز صدى الثورة الجزائرية خصوصا في الميدان الدبلوماسي وبداية اتساع دائرة المتطرفين من المعمرين وظهور المنظمة العسكرية السرية، كل ذلك جعل الجنرال ديغول يراهن على إيجاد طريق لتسوية القضية الجزائرية، تحقق فيه فرنسا نهاية مشرفة على حد تعبيره (سيد علي، (2002/2001)، الصفحة 113).

كان الجنرال ديغول يدرك أن الجيش هو الأداة لتطبيق مشروعه الجديد "تقرير المصير" ولضمان هذا الجيش إلى جانبه قام في شهر أوت 1959م بجولة يتفقد من خلالها القوات العسكرية في غرب الجزائر ووسطها وشرقها ليقف بنفسه على الحقائق

الميدانية وشرح برنامجه السياسي الجديد حول الجزائر فقال:"...إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية أمرا ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا إتفقنا يوما مع الجزائريين، وان مثل هذا الإتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم .... وأنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر، وبالإتفاق معها، على أن يطلع على ذلك جميع العالم ..." (ديغول، 1971، الصفحة 86)، وفي هذا تلميح عن قراره المتعلق بالإعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها، مطالبا في ذات الوقت أفراد الجيش بضرورة الطاعة والإنصياع للأوامر قائلا: "..إنكم لستم الجيش من أجل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإن وجودكم نابع منها، وفي سبيلها وفي خدمتها، ويجب بالنسبة لمركزي ورتبتي ومسؤولياتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا" (ديغول، 1971، الصفحة 86).

يبدو أن الأسباب الحقيقة وراء اختيار الجنرال ديغول تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية، تعود إلى قناعته أن الثورة قادرة وستبقى قادرة إلى ما لانهاية على إبقاء المقاومة في المناطق، خاصة وأن ذلك يتم بمساعدة السكان، وبعدما تأكد أنه يضيع الرجال والمال سدى في محاولته فرض "الجزائر فرنسية"، وأن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في إتجاه آخر، وعلى فرنسا أن تفعل ذلك، وعليه فإن مواصلة حرب مستحيلة ستعرض الجيش الفرنسي والوحدة الوطنية الفرنسية إلى الخطر، لأن طبيعة العمليات تؤدي حتما إلى الإنقسام داخل القوات الفرنسية، فأدرك الجنرال ديغول أن حل المشكلة الجزائرية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حصل على موافقة الجزائريين (الزبيري، 1999، الصفحة 133-134).

ظهر الجنرال شارل ديغول على شاشة التلفزيون مساء يوم 16 سبتمبر1959م، حيث بادر الى شرح خطته السياسية حول الجزائر بعد 18 شهرا من عودته إلى الحكم (Stora, 1993, p170)، وهو إعلان صريح من الرجل الأول في فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه . وبذلك يكون هذا الخطاب الشهير وفي هذا التوقيت الذي تزامن مع انعقاد أشغال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي

ستستمر أشغالها الى غاية 13 ديسمبر 1959م المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها (بوضربة، 2010، الصفحة 203)

وبالتالي يمكننا القول أن فكرة تقرير المصير تعتبر مناورة سياسية لجأ اليها الجنرال ديغول من أجل الوقوف أمام إدراج القضية الجزائرية ضمن فعاليات هذه الدورة للأمم المتحدة، خاصة إذا عرفنا أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تحصد الإعترافات بشرعيتها من طرف مختلف الدول العربية منها والغربية .

بعد أن قام الجنرال ديغول من خلال خطابه بإعطاء حوصلة عامة لنشاطات فرنسا في الجزائر، إنتقل إلى الجانب الأهم في هذا التصريح فقال: "...باعتبار كل هذه المعطيات الجزائرية والوطنية والدولية أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد بإسم فرنسا والجمهورية، وبمقتضى الدستور الذي يخولني إستشارة المواطنين"، ثم واصل حديثه قائلا: "أتعهد بأن أطلب من الجزائريين عبر المحافظات الاثني عشر ما يريدونه في آخر الأمر، ومن جهة أخرى أطلب من كل الفرنسيين أن يحترموا ويوافقوا على ما سيصير إليه الأمر في الجزائر" (بوهناف، 2013، الصفحة 179)، هذا والجنرال ديغول لا يعترف بوحدة الشعب الجزائري وترابطه وسيادته على مر التاريخ حيث يقول: "إنني سأستشير الشعب الجزائري فردا فردا...لأنه منذ خلق العالم لم نسمع بأن الوحدة كانت في الجزائر وأن هذا الشعب كان يتمتع بسيادته، فالجزائر احتلها القرطاجيون...والأتراك والفرنسيون...دون أن تكون هناك حكومة جزائرية" (بوعزيز، (د-ت)، الصفحة 478).

أما عن تاريخ إجراء الإستفتاء يقول الجنرال ديغول:"فإني سأعين ذلك في الوقت المناسب، وعلى كل فإن هذا لن يتعدى أربع سنوات، بعد أن يستتب الأمن في البلاد" (بوعزيز، (د-ت)، الصفحة 478). ويتضمن الإستفتاء ثلاثة إختيارات هي (إما الإستقلال وإما المشاركة مع فرنسا، وإما الفرنسة). (عباس، (د-ت)، الصفحة 630)

ومن أجل استبعاد خيار الإستقلال فإنه يشرك الجزائريين من كل الأصول الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، ويقصد ديغول بذلك تقسيم الجزائر إلى مناطق للفرنسيين وأخرى جزائرية، إضافة إلى هذا التقسيم أشار ديغول في تصريحه حول تقرير المصير إلى الصحراء، وأنه في حالة إختيار الجزائريين الإنفصال التام، فسيتم فصل الصحراء، هذا المجال الواسع الذي ازدادت أهميته كفضاء للتجارب النووية، ومصدر الغاز والبترول، وهما عنصرين حيويين للغاية تفتقر إليهما فرنسا. (بورغدة، 2008، الصفحة 304)

حين حدد الجنرال ديغول خيار الإنفصال الذي يقترحه على الشعب الجزائري كان يرى أنه غير محتمل الحدوث وستكون عواقبه وخيمة...فالإنفصال سيؤدي إلى الفقر وإلى سياسة فوضوية بشعة(Eveno & Planchais, 1990, p250)، أما الخيار الثاني والمتمثل في الفرنسة الكاملة، فهو ما كان يدافع عنه المستوطنون ومعظم قادة الجيش في الجزائر، حسب ما تتضمنه قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر مسلمين وغيرهم.(Eveno & Planchais, 1990, p251)

أما الخيار الثالث الذي كان يؤمن به الجنرال ديغول فيتمثل في المشاركة "أي تكوين حكومة جزائرية من طرف الجزائريين بمساعدة فرنسا بنظام داخلي في شكل فدرالي، ويعتقد ان الأغلبية الصامتة من سكان الجزائر تتبناه وتعتبره حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين وبمساعدة فرنسا، ووحدة وثيقة معها في مجالات الإقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدراليا، حتى يتيح لمختلف المجموعات إمكانية التعايش في الجزائر (بورغدة، 2008، الصفحة 108)

يبدو أن جبهة التحرير الوطني فهمت مناورة ديغول هذه واعتبرتها مغامرة خطيرة، ذلك أن مفهوم ديغول لمبدأ حق تقرير المصير لم يكن يختلف فحسب عن مفهومه لدى

جبهة التحرير الوطني، بل كان يتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، فمبدأ حق تقرير المصير ظل غامضا من حيث طريقة تطبيقه ومن هم المعنيون به؟، غير أن لجوء ديغول إلى سياسة حق تقرير المصير لم يكن هدية قدمت للثورة الجزائرية، بل انه كان عملا إضطراريا دفع إليه الجنرال ديغول بعد أن أبدى ضباط في الجيش الفرنسي معارضتهم لمخطط شال، ورأو فيه مشروعا قد استهلك ولم يعد قادرا على إخماد الثورة (سيد علي، (2002/2001)، الصفحة 108).

في هذا الإطار سيواصل الجنرال ديغول تطبيق مخططه السياسي الذي هو في الظاهر عبارة عن تقرير مصير وباطنه لتحقيق التهدئة وإنشاء "الجزائر الجزائرية" اعتمادا على المستوطنين والجيش ونخبة متميزة من المسلمين تستفيد من مشاريع ديغول المختلفة، بعيدا عن جبهة التحرير الوطني، حيث ذكر لأول مرة بمصطلح "الجزائر الجزائرية"، خلال جولته التفقدية لقواته في الجزائر، فيما بين 03 و07 مارس 1960م، أين تحدث الجنرال ديغول عن تصوره لتقرير المصير الذي سيؤدي لخلق "الجزائر جزائرية"، وهو المصطلح الذي سيظل مبهما وخاضعا لمناورات الجنرال ديغول حيث سيتطرق لما يريده بالجزائر على مراحل متفرقة ،فذكر خلال تواجده ببوغار: ''سيكون الجزائريون هم الذين يتخذون القرار وأنا أعتقد أنهم سيقررون جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا (بوهناف، 2013، الصفحة 182-183).

إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود وتحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما ظل ديغول يرفضه فإن المستوطنين وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر إعتبروا أن الجنرال ديغول الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، وأن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر إلى جبهة التحرير الوطني، وأنه حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية (بوهناف، 2013، الصفحة 184).

وحسب الدكتور "العربي الزبيري" فإن إعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه يعد إنتصارا كبيرا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الدبلوماسية الفرنسية التي لطالما كانت تشهر في وجه الجمعية العامة للأمم المتحدة واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، أما وقد إعترف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، فإن الأمر قد تغير وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الإنتصارات في المجال الدبلوماسي (الزبيري، 1999، الصفحة 134).

وجه الجنرال ديغول يوم 03 نوفمبر 1960م خطابا إلى الأمة يشرح من خلاله التوجه الجديد الذي أكد فيه أن الجزائر ستصبح جزائرية قائلا: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت بإسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما إلى الجزائر الجزائرية، ويعني أن الجزائر ستصبح مستقلة وتتمتع إن شاءت بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها" (ديغول، 1971، الصفحة 102)، ثم أوضح الجنرال مفهوم "الجزائر الجزائرية" وكيف يمكن تحقيقها، فقال:"إن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، إما مع فرنسا أو ضدها، ولن تعترض هذه الأخيرة على النتيجة التي ستنبثق عن صناديق الإقتراع مهما كانت" (ديغول، 1971، الصفحة 102-103).

4. مصير المناورات الديغولية الفرنسية

إتبع الجنرال ديغول في سياسته تجاه الجزائر عدة أساليب فقد إتبع السياسة التقليدية الفرنسية وهي إعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ولما وجدها لا تجدي نفعا لجأ الى إستعمال العنف والإضطهاد لكنه لم يحقق عن طريقها شيئا، ولما يئس من هذا الأسلوب لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في ان واحد، لكنه كان دائما يكتب له الفشل في تحقيق هدفه تحت ضربات الثورة المتوالية. (زغيدي، 2004، الصفحة 239)

كانت الحكومة الفرنسية متخوفة من تمرد رجال الجيش وقادة الجالية الأوروبية بالجزائر، والأمل لازال يساورها في إحراز إنتصار عسكري على الثوار الجزائريين، وبالفعل فقد عمد ديغول في صائفة 1960م إلى تدعيم الجيش المتكون من 500.000 جندي في الجزائر،علاوة على القوات المساعدة من مليشيات إقليمية والدرك وفرق الجمهورية للأمن والشرطة، إضافة إلى ذلك الطيران والبحرية والدعم الضخم من حلف شمال الأطلسي، وخصص ميزانية كبيرة لتموين الحرب التي كانت تكلفه يوميا ثلاث مليارات فرنك قديم، وهو ما يعادل اليوم 18 مليار على الأقل (بن خدة، 1987، الصفحة 19).

إن استمرار الجنرال ديغول في سياسة التسوية التي انتهجها تجاه القضية الجزائرية على أساس مبدأ حق تقرير المصير، أغاضت دعاة الجزائر الفرنسية، وهو ما أدى إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى مستوياته في هرم السلطة الفرنسية، فالجنرال "ماسو" أعلن صراحة عن معارضته لسياسة ديغول، وأكد إستعداده لمقاومتها بشتى الطرق، الأمر الذي دفع بديغول إلى تحويله نحو فرنسا يوم 28 جانفي 1960م (سيد علي، (2002/2001)، الصفحة 108). في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر 1960م، بدأ يتحرك ديغول ويثبت للأوروبيين في الجزائر أنه الوحيد سيد الموقف في فرنسا، وان الأوروبيين لن يستطيعوا من الآن فصاعدا فرض إرادتهم على فرنسا (فشار، 2001، الصفحة 93).

بعد فشل أطروحة تقرير المصير والتهدئة التي نادى بها الجنرال ديغول إنتقل إلى مرحلة جد متقدمة من المناورة تتمثل في تقديم مشروع "الجزائر جزائرية"، والقصد منه تكوين دولة جزائرية موالية لفرنسا من دون جبهة التحرير الوطني (رحماوي، 2011، الصفحة 25)، وعليه قرر الجنرال ديغول زيارة الجزائر في بداية شهر ديسمبر 1960م للإطلاع أكثر على الواقع الجزائري والتخلص نهائيا من "الجزائر الفرنسية" وتأكيد إعلانه السابق حول "الجزائر الجزائرية" (الشيخ، 2003، الصفحة 68)، فبدأت منظمة جبهة الجزائر الفرنسية في تنظيم نفسها وتقوية صفها داخل الجزائر وخارجها من المدنيين والعسكريين في القوة العاملة والمتقاعدة خاصة من أوروبيي الجزائر في عقد إجتماعات

وإعداد وتوزيع المنشورات لتحريض الفرنسيين المعمرين والعملاء القيام بإضراب عام على جميع المستويات وفي جميع الميادين عند قدوم الجنرال ديغول إلى الجزائر (قنطاري، (د-ت)، (د-ص))، حيث إنتقل إلى الجزائر عبر مدينة عين تيموشنت المحطة الأولى التي سيبدأ منها حملته من أجل مشروعه، وصحب معه فريقا صحفيا كبيرا يمثل مختلف الأجهزة الإعلامية لينقل إلى العالم مدى التلاحم الكبير الذي يبديه الشعب الجزائري والسكان الأوروبيين إزاء مشروعه (رحماوي، 2011، الصفحة 25)، وهي الزيارة التي استغلها المتطرفون للقيام بمظاهرات عارمة ضد سياسة الجنرال ديغول هاتفين بحياة الجزائر الفرنسية، قبل أن تغمرهم مظاهرات الشعب الجزائري التي حملت شعارات مساندة لجبهة التحرير الوطني، وأخرى رافضة للجزائر الفرنسية مطالبة بإسقاط رموزها، الأمر الذي جعل أحد الموظفين بالمندوبية العامة يقول:"إن الجنرال ديغول لم يعد في حاجة إلى إجراء أي إستفتاء حول مبدأ تقرير المصير، فالمسلمون قد عبروا عن خيارهم بأنفسهم"(بوهناف، 2013، الصفحة194). حيث كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م ضربة قوية للجزائر الفرنسية، ومثلها لسياسة ديغول "الجزائر الجزائرية"، فنجحت قيادة جبهة التحرير الوطني في تحويل المظاهرات من الطابع العفوي الذي أرادته الإدارة الفرنسية عبر ضباط الوحدات الإدارية المتخصصة بهدف نفي وجود أي تأثير للجبهة على الشعب الجزائري ومساندة سياسة الجنرال ديغول من خلال رفع شعار الجزائر الجزائرية، لتتحول بعدها المظاهرات إلى مساندة جبهة التحرير الوطني من خلال رفع شعار "الجزائر المسلمة". (بلهادف، 2005، الصفحة131)

يبدو أن الحرب في الجزائر أصبحت تهدد فرنسا ذاتها، ما جعل الجنرال ديغول يقتنع بأن مصلحة فرنسا هي إنهاء هذا النزاع الذي هدد وحدتها القومية وأضر بصمعتها الدولية، ومنعها من أن تتحول إلى قوة عالمية، وأيقن أن السبيل الوحيد هو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، بإعتبارها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري، وهو ما كان من خلال سلسلة طويلة وصعبة من اللقاءات والمفاوضات خلصت إلى التوقيع على إتفاقيات ايفيان التي أبرمت يوم 18 مارس 1962م، ومكنت جبهة التحرير الوطني من

إستعادة السيادة الوطنية للجزائر في بداية شهر جويلية 1962م، حيث جاء إعتراف ديغول بإستقلال الجزائر، بمقتضى إستفتاء 08 افريل 1961م (بوهناف، 2013، الصفحة 196).

5. خاتمة: وصل الجنرال ديغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958م، وبعد تسلمه الحكم بشكل رسمي، حاول كثيرا معالجة القضايا التي ورثها عن الجمهورية الرابعة، ومع إستمرار التفاف الشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني، فإنه سعى إلى تكريس سياسة إستعمارية تهدف إلى إستمرار وجوده بالجزائر، من خلال تبنيه لمناورتين مهمتين هما تقرير المصير والجزائر جزائرية، وعليه يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

_رغم عدم تكافؤ القوى بين جيش التحرير الوطني والآلة الاستدمارية الفرنسية إلا أن الثورة أحرزت تفوقا كبيرا في الميدان، ما جعل الجنرال ديغول يبحث لنفسه عن مخرج سياسي يتماشى مع المستجدات الجديدة التي أصبحت تهدد الجزائر الفرنسية .

_ تطورت الأحداث لصالح جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960. وإن كانت المناورات الديغولية قد وضعت جبهة التحرير أمام إمتحان عسير فإن الجنرال ديغول في النهاية لم يصل إلى أهدافه الحقيقية.

_إن سبب الفشل الذي لحق بالجنرال ديغول وكل محاولاته، هو أن الشعب الجزائري قد إلتف بقوة حول جبهة التحرير الوطني وإعتبرها الممثل الشرعي والوحيد له، والمؤهلة للتفاوض بإسمه، وعلى هذا الأساس دعمها بكل طاقته، وهذا ما تأكد لدى الجنرال ديغول وحكومته من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي أعطت دفعا حقيقيا لمسار تسوية القضية الجزائرية وأفشلت كل المحاولات الديغولية الرامية إلى فصل الشعب الجزائري عن ثورته.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أولا:المؤلفات: -

1. الزبيري، محمد العربي. (1999). **تاريخ الجزائر المعاصر** *(1954-1962)-دراسة-* (ج02). منشورات اتحاد الكتاب العرب.
2. الشيخ، سليمان. (2003). **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين-دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة-**. (تر: محمد حافظ الجمالي). الجزائر: دار القصبة للنشر.
3. العايب، معمر. ((د-ت)). **سياسة الجنرال ديغول في مواجهة الثورة (1958-1960)**. الجزائر: جامعة تلمسان.
4. بن خدة، بن يوسف. (1987). **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**. (تع: لحسن زغدار واخرون). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. بوحوش، عمار. (1997). **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**. لبنان: دار الغرب الاسلامي.
6. بوضربة، عمر .(2010) .**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** (سبتمبر-1958جانفي 1960) .الجزائر :دار الحكمة.
7. بوعزيز، يحي. ((د-ت)). **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** (ج02). الجزائر: منشورات متحف المجاهد.
8. حماميد، حسينة .(2007) .**المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية** *-1954 1962.* الجزائر :منشورات الحبر

9. ديغول، شارل. (1971). **مذكرات الأمل-التجديد 1958-1962**. (تر: سموحي فوق العادة) بيروت: منشورات عويدات .

10. زغيدي، محمد لحسن .(2004).**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية** *1956-1962*. الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

11. شريط، عبد الله. ((د-ت)). **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**. الجزائر: وزارة المجاهدين.

12. عباس، محمد .(د-ت) .***نصر بلا ثمن***.الجزائر :دار النهضة للنشر.

13. عباس، محمد .(2007) .**في كواليس التاريخ دوغول والجزائر-أحداث، قضايا وشهادات**- .الجزائر : دار هومة.

14. عمورة، عمار. (2002). **موجز في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار ريحانة.

ثانيا: الأطروحات:

1. بلهادف، صورية.(2005).***مظاهرات 11ديسمبر 1960بين الذاكرة والتاريخ.(رسالة ماجستير)***، كلية العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

2. بوهناف، يزيد. (2013). ***مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962*** *(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية*، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

3. سيد علي، أحمد مسعود. ((2002/2001)). **تطورالثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1961/1960 من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 الى 27 اوت 1961 (رسالة ماجستير)**، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر.

4. فشار، عطاء الله. (2001). **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائية (رسالة ماجستير)**، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، الجزائر.

ثالثا:المقالات:

1. رحماوي، عيسى. (2011). **الذكرى الواحدة والخمسون لمظاهرات 11 ديسمبر 1960**، تلاحم الشعب مع ثورته. نهاية للوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر. *مجلة اول نوفمبر*. (العدد 176).

2. بديدة، لزهر .(2015) .**السياسة الديغولية تجاه الجزائريين بين الأمس واليوم** . مجلة العلوم القانونية والسياسية .(العدد 11)

3. بورغدة، رمضان(2008).عرض **الجنرال ديغول لسلم الشجعان**، وتقرير المصير، وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية .حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية. (العدد 02).

4. حيفر، مريم و غيلاني، السبتي(2019) . **مشروع تقرير المصير سنة 1959** وموقف المستوطنين منه .مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية . (العدد 02).

5. قنطاري، محمد (د-ت). **مظاهرات ديسمبر 1960**، أسبابها- وقائعها- نتائجها. *مجلة المصادر* (العدد03).

رابعا: باللغة الأجنبية:

1. Eveno, P., & Planchais, J. (1990). ***La Gérre D'algerie.*** **Alger:** la phomic.

2. Stora, B. (1993). ***Histoire de la guerre d'algerie*** *1954-1962*. Paris: La dicouverte.